مداخلة

السيد إريك جانس، كاتب مجلس العموم الكندي

حول

"الأبوة والأمومة والبرلمان"

دورة جنيف

آذار/مارس 2024

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

كيف يمكن للبرلمانات دعم أعضاء البرلمان الذين يصبحون آباء وأمهات،
وبشكل خاص ما هي القواعد المتعلقة بالبرلمانيين الذين يرغبون في أخذ إجازة الأمومة والأبوة؟

مقدمة (تحية)

أود أن أتقدم بالشكر لرئيسنا الموقر سعادة السيد نجيب الخدي. أود أن أعرب عن امتناني للأمناء العامين المشتركين، السيدة إلكترا غارفي آدامز من المملكة المتحدة والسيدة كابوسين كابون من فرنسا، وكذلك لفريقيهما، على دعمهما المستمر. عندما تم إبلاغنا بمواضيع هذا العام، وخاصة دعم أعضاء البرلمان كآباء وأمهات، شعرت بالدافع للتحدث عن هذا الموضوع اليوم.

مجلس واحد، فريق واحد

لقد التزمت إدارة مجلس العموم الكندي، في جميع مجالات خدماتها، منذ فترة طويلة بضمان قدرة البرلمانيين الذين لديهم أطفال صغار على المشاركة الكاملة في الإجراءات وتنفيذ واجباتهم.

ويشارك عدد من المجموعات في ضمان تلبية احتياجاتهم. من بينها:

1. مجلس الاقتصاد الداخلي، وهو الهيئة الإدارية للمجلس الذي يرأسه رئيس المجلس، والذي أحدث تغييرات في السياسات والمرافق.

2. المجلس ولجانه وأعضائه الذين أجروا تغييرات في الممارسة أو النظام الأساسي.

3. الحكومة، التي أجرت تغييرات تشريعية على قانون برلمان كندا.

وتعمل إدارة المجلس ضمن هذه المعايير. وتقدم خيارات الدعم وتقديم التوصيات، من دون التحكم في الإطار أو تحديد الخيارات الممكنة أو غير الممكنة. إن عملاءنا السياسيين يتخذون هذه القرارات، وتقوم إدارة المجلس بتنفيذها.

اللجنة الدائمة للإجراءات وشؤون المجلس

في السنوات الأخيرة، سعى الأعضاء إلى تحديد برلمان أكثر ملاءمة للأسرة من خلال الدراسات الرسمية في اللجنة.

وفي العامين 2016 و2017، قامت اللجنة الدائمة للإجراءات وشؤون المجلس، المعروفة باسم PROC، بدراسة المبادرات الرامية إلى الحفاظ على الأسرة. اجتمعت اللجنة مع كبار القادة الإداريين من مجلس العموم ومن الهيئات التشريعية من الولايات القضائية الكندية الأخرى، وكذلك الكومنولث للنظر في وجهات نظر متعددة.

وخلال هذه الدراسات، أُشير إلى أن البرلمانيين الذين يصبحون آباء وأمهات أثناء وجودهم في مناصبهم يواجهون تحديات عندما يتعلق الأمر بحضور جلسات المجلس. تاريخياً، نص قانون برلمان كندا على أنه يجوز للأعضاء التغيُّب عما يصل إلى 21 جلسة للمجلس من دون عقوبة مالية. ومع ذلك، بعد 21 جلسة، نص القانون على خصم قدره 120 دولاراً يومياً من راتب الأعضاء عن كل يوم لم يحضروا فيه جلسة المجلس لأسباب أخرى غير المرض، أو الأعمال العامة أو الرسمية، أو الخدمة في القوات المسلحة الكندية. وكما يمكنكم أن تتخيلوا، فإن هذا القيد يعني، من الناحية النظرية، أن الآباء والأمهات الجدد قد يواجهون عقوبات مالية نتيجة إنجابهم لطفل.

وفي العام 2018، بعد التوصيات المقدمة في اللجنة، تم تعديل القانون لتمكين مجلس العموم من تنظيم أحكام حضور الأعضاء المتعلقة بترتيبات الأمومة والأبوة. منذ هذا التعديل التشريعي، غيّر المجلس سياسته، وألغى العقوبات المالية للأعضاء الذين تغيبوا لأسباب أبوية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التغيير القانوني أتاح للبرلمان بعض الاستقلالية في وضع القواعد للبرلمانيين الذين يرغبون في أخذ إجازة أبوية. تضمن صياغة القانون أنه يجوز لمجلس العموم إجراء تعديلات تنظيمية من دون الحاجة إلى مزيد من التعديل التشريعي.

وتم إجراء مجموعة أخرى من التغييرات بسبب تقارير اللجنة الدائمة للإجراءات وشؤون المجلس، هذه المرة في ما يتعلق بالسفر. إذ تستخدم إدارة مجلس العموم نظام نقاط السفر للأعضاء الذين يتنقلون بين البرلمان والدوائر الانتخابية البالغ عددها 338 في كندا. ونظراً لأن تكاليف السفر تختلف بشكل كبير اعتماداً على مدى بعد الشخص عن العاصمة، فبدلاً من موازنة سفر ثابتة، يتم منح الأعضاء عدداً معيناً من النقاط، حيث يتم احتساب كل رحلة كنقطة. يمكن للأعضاء استخدام نقاطهم لتحمل تكاليف السفر لأنفسهم ولعائلاتهم المباشرة التي ترافقهم أو تجتمع معهم.

وتاريخياً، كانت تكاليف السفر أعلى بالنسبة للأعضاء الذين لديهم عائلات، مما يترك عدداً أقل من نقاط السفر للأعضاء أنفسهم. ومنذ العام 2018، تمكن المعالون من ذوي الإعاقة من السفر من دون خصم نقاط سفر العضو. وبالمثل، لا يتم خصم أي نقاط للمعالين الذين تقل أعمارهم عن ستة أعوام. ويمكن للأعضاء الاستفادة من نقاط سفرهم لتوفير السفر للمُعالين من سن 6 إلى 20 عاماً، أو من سن 21 إلى 25 عاماً إذا كانوا طلاباً بدوام كامل. كما يحصل الأعضاء الذين يعولونهم والذين تتراوح أعمارهم بين 6 و20 عاماً على 8 نقاط سفر إضافية لكل معال.

وتضمن هذه القواعد الجديدة قدرة الأعضاء على السفر بسهولة أكبر مع الأطفال، مما يضمن توازناً أفضل بين العمل والحياة.

الإجراءات الهجينة

ابتداءً من العام 2020، وبسبب جائحة كوفيد-19، انتقل المجلس إلى المشاركة عن بُعد في الإجراءات البرلمانية. وفي العام 2021، اعتمد المجلس أمراً خاصاً يسمح بالتصويت الإلكتروني ووافق على تطبيق جديد للتصويت عن بُعد يسمح للأعضاء بالإدلاء بأصواتهم من أي مكان في كندا يرد فيه اتصال بالإنترنت.

ثم، في العام 2022، تم تكليف اللجنة الدائمة للإجراءات وشؤون المجلس من قبل المجلس لإجراء دراسة حول مستقبل الإجراءات الهجينة في المجلس. وبالإشارة إلى عملها السابق في العام 2016، كررت اللجنة توصياتها لجعل الإجراءات أكثر قابلية للتنبؤ بها، وبالتالي أكثر ملاءمة للبرلمانيين ذوي المسؤوليات العائلية.

وبعد الدراسة، اعتمد المجلس تغييرات دائمة على النظام الأساسي والتي كرّست قدرة الأعضاء على المشاركة في المناقشة وعمل اللجان والتصويت عن بُعد، طالما أنهم يشاركون من مكان ما في كندا. بالإضافة إلى ذلك، تم تأجيل معظم الأصوات الآن إلى ما بعد فترة الأسئلة في منتصف فترة ما بعد الظهر، وليس في المساء كما كان الحال سابقاً، مما يسمح بجدول زمني أكثر قابلية للتنبؤ به.

وخلال الدراسة، أشارت إحدى الأعضاء التي أدلت بشهادتها أمام اللجنة إلى أن الإجراءات الهجينة أفادت التوازن بين العمل والحياة من خلال تسهيل "عملها في المجلس وفي اللجنة في شهرها التاسع من الحمل". بالإضافة إلى ذلك، وباعتبارها والدة لرضيع صغير، كانت العضو قادرة على العمل عن بُعد عند الحاجة، حتى عند ظهور مشاكل تتعلق برعاية الأطفال.

وربما يكون من المهم والمثير للاهتمام أن نلاحظ أنه لم يرد اتفاق بالإجماع على جعل البرلمان الهجين سمة دائمة. وعارض اثنان من الأحزاب الأربعة ذلك، لذا سيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيف ستتطور الأمور في المستقبل، خاصة إذا ورد تغيير في الحكومة.

وسائل الراحة والخدمات العائلية

تتوفر مجموعة واسعة من الخدمات والمرافق المناسبة للأسرة للأعضاء وموظفيهم. ومنذ العام 2016، تم إعادة تصميم الكافيتريات لاستيعاب العائلات التي لديها خيارات طعام صديقة للأطفال ومقاعد مرتفعة. يجوز للأعضاء إحضار أطفالهم إلى الحافلات المكوكية المستخدمة للتنقل داخل المنطقة البرلمانية. تقع مواقف السيارات للآباء والأمهات الجدد والذين ينتظرون مولوداً بالقرب من مكاتب الأعضاء والمجلس. بالإضافة إلى ذلك، تتوفر أيضاً خدمات المنزل والصحة ورعاية الأطفال.

ويجوز لأعضاء البرلمان، وكذلك أزواجهم الذين لديهم أطفالاً صغاراً، استخدام غرفة عائلية تقع بالقرب من المجلس، ومجهزة بوسائل الراحة للعمل ورعاية الأطفال. وتحتوي الغرفة العائلية على محطة عمل وضوء إشعار في حالة التصويت في المجلس. ترد أيضاً محطات تغيير ملابس الأطفال الرضع في جميع مباني الدائرة البرلمانية.

ويقدم المجلس برنامج مساعدة الموظفين والأسرة الذي يقدم خدمات للأعضاء وأسرهم في ما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالأسرة، بالإضافة إلى حلول لمجموعة واسعة من تحديات الحياة، وإدارة التحولات والتغيرات الحياتية. يتيح البرنامج أيضاً للأعضاء إمكانية الوصول إلى العديد من الموارد المفيدة.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر المجلس إمكانية الوصول إلى برنامج رعاية الطفل قصير الأجل، فضلاً عن دار حضانة للأطفال في المنطقة البرلمانية، على الرغم من أن تكاليف رعاية الأطفال هذه يدفعها الأعضاء أنفسهم. يجوز للأعضاء أيضاً التقدم بطلب للحصول على مستويات مناسبة من التصريح الأمني كلما كان ذلك ضرورياً حتى يتمكن مقدمو الرعاية من الوصول إلى مكان العمل.

الرضع في المجلس

على مر السنين، قضى رؤساء المجلس مراراً وتكراراً بالسماح للأطفال الرضع بدخول المجلس.

ولم يتم تدوين ممارستنا رسمياً ولكنها مستوحاة من دراسة أجراها المجلس الأسترالي، والتي اقترحت توضيح تعريف "الغريب" في الأنظمة الدائمة حتى لا ينطبق على الرضع. وقد أيدت قرارات الرؤساء في هذا الشأن حق الأعضاء في إدخال الأطفال الرضع إلى المجلس ليقوموا بدور مقدمي الرعاية أثناء العمل، بشرط عدم حدوث أي انقطاعات أو اضطرابات، وأن يستمر عمل المجلس من دون انقطاع.

النقاش والاستنتاج

نرى آثار التغييرات في البيئة البرلمانية فيما يتعلق بترتيبات الأمومة والأبوة. في 8 كانون الثاني/يناير من هذا العام، أعلنت رئيسة الحكومة في مجلس العموم، السيدة كارينا جولد، أنها ستأخذ إجازة أمومة.

ويحدد هذا الإعلان مسار دمج المسؤوليات العائلية في سياق العمل البرلماني ويؤكد أن الأبوة والأمومة تتوافقان مع الأدوار البرلمانية العليا. وفي غياب رئيس المجلس، سيعمل عضو آخر في البرلمان كخليفة مؤقت له.

ويتم تطبيع الأبوة والأمومة في البرلمان بشكل أكبر: تعلن ثقافة المنظمة على المستوى السياسي أن المسؤوليات الأبوية لن تنتقص من الإنجاز المهني مدى الحياة. وحيثما تتوفر الإرادة السياسية، تتمكن الإدارة من إتاحة الخدمات والمرافق للبرلمانيين. وحيثما يتم تطبيع الأبوة، يتم دمج مرافق وخدمات الوالدين بسهولة أكبر في مكان العمل وفي القواعد التي تحكم العمل البرلماني.

وسأكون مهتماً بالاطلاع على تجارب وأطر عمل الآخرين، ولا يتردد مجلس العموم من استعارة الأمثلة الجيدة القائمة في المجالس التشريعية الأخرى.

ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DES PARLEMENTS

ASGP

ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS

COMMUNICATION

by

Mr Eric JANSE
Clerk of the House of Commons of Canada

on

"Parenthood and Parliament"

Geneva Session
March 2024

How can parliaments support Members of Parliament who become parents, in particular what are the rules for parliamentarians who wish to take maternity and paternity leave?

Introduction (Greetings)

I wish to extend my thanks to our distinguished president, M. El Khadi. I would like to express my gratitude to Joint Secretaries Ms. Elektra Garvie-Adams of the United Kingdom and Ms. Capucine Capon of France, as well as to their teams, for their ongoing support.

When we were informed of this year's themes, particularly that of supporting Members of Parliament as parents, I felt motivated to speak to this theme today.

One House, One Team

The Administration of the House of Commons of Canada, across all its service areas, has long been committed to ensuring that parliamentarians with young children can participate fully in proceedings and carry out duties.

A number of groups are involved in ensuring their needs can be met. Among these:

1. The Board of Internal Economy, the governing body for the House that is chaired by the Speaker, that has brought forth changes to policies and facilities.
2. The House, its committees and its Members, bringing about changes to practice or the Standing Orders.
3. And the Government, who has initiated legislative changes to Parliament of Canada Act.

The House Administration works within these parameters. Providing support options and making recommendations, without governing the framework or determining which options are feasible or unfeasible. Our political clients make those decisions, the House Administration implements them.

Standing Committee on Procedure and House Affairs

In recent years, Members have sought to define a more family-friendly parliament through formal studies in committee.

In 2016 and 2017, the Standing Committee on Procedure and House Affairs more commonly known as PROC, studied initiatives toward family-friendliness. The committee met with senior administrative leaders from the House of Commons and from legislatures from other Canadian jurisdictions, as well as the Commonwealth to consider multiple viewpoints.

During these studies, it was raised that Parliamentarians who become parents while in office face challenges when it comes to attending sittings of the House. Historically, the Parliament of Canada Act provided that Members may miss up to 21 sittings of the House without financial penalty. After 21 sitting days, however, the Act prescribed a deduction of $120 per day to the salary of Members for every day that they did not attend a sitting of the House for reasons other than illness, public or official business, service in the Canadian Armed Forces. As you can imagine, this limitation meant that, in theory, new parents could face financial penalties as a result of having a child.

In 2018, following recommendations made in committee, the Law was amended to empower the House of Commons to regulate provisions for Members' attendance related to maternity and parental arrangements. Since this legislative amendment, the House has changed its policy, removing financial penalties for Members who are absent for parental reasons.

It is interesting to note here that this legal change provided Parliament with some autonomy in setting the rules for parliamentarians who wish to take parental leave. The wording of the law ensures that the House of Commons may make regulatory amendments without the need for further legislative amendment.

Another set of changes were made because of the PROC reports, this time with respect to travel. The House of Commons Administration uses a Travel Points System for members commuting between Parliament and Canada's 338 electoral districts. Since the costs of travel vary greatly depending on how far one is from the capital, instead of a fixed travel budget, Members are afforded a certain number of points, where each trip counts as a point. Members may use their

points to defray travel costs for themselves and immediate family who are accompanying or reuniting with them.

Historically, travel costs have been higher for members with families, leaving fewer travel points for the members themselves. Since 2018, dependants with disabilities have been able to travel at no cost to the Member's travel points. Similarly, no points are deducted for dependants under the age of six. Members may draw from their travel points to provide travel for dependants from ages of 6 to 20, or from the ages of 21 to 25 if they are full-time students. Also, Members with dependants between the ages of 6 and 20 receive 8 additional travel points per dependent.

These new rules ensure Members can travel more easily with children, ensuring better work-life balance.

Hybrid Proceedings

Starting in 2020, because of the COVID-19 pandemic, the House moved to remote participation in parliamentary proceedings. In 2021, the House adopted a special order permitting electronic voting and approved a new remote voting application allowing Members to cast their votes from anywhere in Canada with an internet connection.

Then, in 2022, PROC was mandated by the House to undertake a study on the future of hybrid proceedings in the House. Recalling its prior work in 2016, the committee reiterated its recommendations to make proceedings more predictable and, thus, more friendly to parliamentarians with family responsibilities.

Following the study, the House adopted permanent changes to the Standing Orders which enshrined the ability of members to participate in debate, committee work and vote remotely, as long as they were participating from somewhere in Canada. Also, most votes are now deferred until after Question Period in the middle of the afternoon, rather than in the evenings as was previously the case, allowing for a more predictable schedule.

During the study, one Member who testified before the committee indicated that hybrid proceedings benefitted work-life balance by facilitating "her work in the

House and in committee into her ninth month of pregnancy." In addition, as a parent of a young infant, the Member was able to work remotely when needed, even when childcare issues arose.

It is perhaps important and interesting to note that there was not unanimous agreement on making hybrid parliament a permanent feature. Two of the four parties were against so it will be interesting to see how things evolve going forward, especially if there is a change in government.

Family Amenities and Services

A wide range of family-friendly services and facilities are available to members and their employees. Since 2016, cafeterias have been redesigned to accommodate families with child-friendly food options and highchairs. Members may bring their children onto the shuttle buses which are used to travel within the Parliamentary Precinct. Parking spaces for new and expecting parents are situated closer to Members' offices and the Chamber. In addition, home, health, and childcare services are also available.

Members of Parliament, as well as their spouses with young children may use a family room located near the Chamber, equipped with amenities for work and for attending to children. The family room has a workstation and a notification light in case of voting in the Chamber. Infant change stations are also located in all buildings of the Parliamentary Precinct.

The House offers an Employee and Family Assistance Program which provides services to Members and their families for family-related issues, as well as solutions to a wide range of life challenges, and managing life transitions and changes. The Program also gives Members access to several useful resources.

In addition, the House provides access to a Short-Term Child Care Program, as well as a daycare for children on the Parliamentary Precinct, though the costs of such childcare are paid by the Members themselves. Members may also apply for appropriate levels of security clearance whenever necessary so that caregivers may access the workplace.

Infants in the Chamber

Over the years, Speakers of the House have repeatedly ruled that infants are permitted in the House.

Our practice is not formally codified but is inspired by a study undertaken by the Australian House of Representatives, which proposed clarifying the definition of "stranger" in the Standing Orders to not apply to infants. Speakers' rulings on the matter have upheld Members' right to bring infants into the Chamber so that they may act as caregivers while working, provided that there are no disruptions or disturbances, and the work of the House can proceed uninterrupted.

Discussion and Conclusion

We see the effects of changes in the parliamentary environment regarding maternity and parental arrangements. On January 8 of this year, the Leader of the Government in the House of Commons Ms. Karina Gould, announced that she would be taking parental leave.

This announcement sets the tone for integrating family responsibilities into the parliamentary working context and asserts that parenthood is compatible with senior parliamentary roles. In the House Leader's absence, another Member of Parliament will act as a temporary successor.

Parenthood at Parliament is being further normalized: the culture of the organization on a political level is proclaiming that parental responsibilities will not detract from a lifetime of professional achievement. And, where the political will exists, the Administration is enabled to make services and facilities available to parliamentarians. Where parenthood is normalized, parental facilities and services are more easily integrated into the workplace and into the rules that govern parliamentary business.

I will be interested to take note of the experiences and frameworks of others, and the House of Commons does not shy away from borrowing the good examples set in other legislatures.